الصباح الاقتصادية
12
العدد 2643 - السنة التاسعة
الجمعة 17 ربيع الأول 1438 - الموافق 16 ديسمبر 2016
Friday 16 December 2016 - No.2643 - 9th Year

نتوقع وصول أسعار النفط الى 60 دولارا في يناير المقبل

المرزوق: خفض حصص الإنتاج سيقابله زيادة بالإيرادات

توقع وزير النفط ووزير الكهرباء والماء رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية عصام المرزوق وصول سعر برميل النفط الى نحو 60 دولارا للبرميل مع بداية تطبيق خفض الانتاج المتفق عليه بين كبار المنتجين بنهاية المقبل.

جاء ذلك في تصريحات ادلى بها المرزوق للصحافيين على هامش حفل استقبال المهنئين بمناسبة تسلمه الحقيبة الوزارية والذي اقيم في ديوانية مجمع القطاع النفطي.

وقال المرزوق «نأمل في الوصول إلى هذه الاسعار للمحافظة على حصص الدول من داخل منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) ومن خارجها والاحتفاظ بعملائها».

واضاف أن منظمة (اوبك) وكبار المنتجين من خارجها سيلتزمون باتفاق تخفيض الانتاج مشيرا الى ان التصريحات التي صدرت عن الدول كلها «مبشرة بالخير» على أن يتم تحديد آلية مراقبة الأسعار خلال اجتماع مع الامين العام ل(اوبك) في يناير المقبل.

وابدى تفاؤله باستمرار ارتفاع اسعار النفط خلال الفترة المقبلة مشيرا الى ان تأثيرات اتفاق المنتجين ومدى التزام الدول به ستظهر مع بداية تنفيذه في يناير المقبل.

وحول الحقول المشتركة مع المملكة العربية السعودية وعودة انتاجها من جديد قال المرزوق «بدأنا في عمليات التشغيل الابتدائية من تسخين وتنظيف بانتظار القرار النهائي بالتشغيل».

وأكد انه في حال تشغيل الحقول المشتركة سيتم التخفيض في الحقول الأخرى وتخفيف الضغط عنها بهدف الالتزام بحصة الكويت المتفق عليها بالنسبة للقرار تخفيض الانتاج بين دول (اوبك) وكبار المنتجين من خارجها.

وافاد بان «اي زيادة للانتاج في مناطق معينة سيتم مقابلها التخفيض بحصة مساوية في مناطق اخرى».

واعرب المرزوق عن الفخر والاعتزاز بالقطاع النفطي الكويتي مشيدا بكفاءة العاملين في هذا القطاع الحيوي والتي لمسها بنفسه سواء خلال فترة عمله داخل هذا القطاع او من خلال عمله خارجه في القطاع الخاص.

وتابع «دائما ما اضرب المثل بكفاءة القطاع النفطي من حيث الالتزام وتنفيذ المشاريع والحوكمة» معربا عن الأمل أن تكون مؤسسة البترول الكويتية مثالا يحتذى في هذا الشان.

وعن قرار خفض حصص الانتاج لمنظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) وكونه يتنافى مع الخطة الاستراتيجية لمؤسسة البترول الرامية الى انتاج اربعة ملايين برميل يوميا أوضح المرزوق ان مورد الكويت الأساسي هو النفط وان خفض الحصص سيقابله زيادة بالإيرادات وهو تحسين للمحصلة النهائية التي تطمح اليها الدولة في تحقيق ايرادات اكثر. وبسؤاله عن انتاج الكويت الفعلي حاليا افاد بان الانتاج الحالي يتراوح بين 2ر8 و ثلاثة ملايين برميل يوميا مؤكدا التزام الكويت بقرار التخفض وهو 133 الف برميل يوميا.

واضاف الوزير المرزوق ان انتاج الكويت النفطي بعد قرار الخفض قد يصل الى 2ر7 مليون برميل يوميا وبما يتناسب مع لجنة مراقبة الحصص في اوبك. وبخصوص المشاريع الخارجية كشف انه لم يبت حتى الان في مشروع الصين لوجود اشكالية في عملية تحرير الأسعار متوقعا ان يتم العمل في مصفاة فيتنام في النصف الاول من العام المقبل. واشار الى ان هناك بدائل للمشاريع الخارجية في مقدمتها مشروع مصفاة عمان حيث من المتوقع ان يتم توقيع الاتفاقية في ابريل المقبل وسيكون جزء منه المصفاة وتكملة لمجمع البتروكيماويات. وحول اذا ما كان توجه ترشيد نفقات الدولة سيمس المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي أوضح ان توجه الترشيد للنفقات في القطاع النفطي سيركز اولا على الاوامر التغييرية التي تطرأ على المشاريع والتأخير الذي يتسبب في الغرامات قبل البدء باي تخفيض.

وعن خصخصة بعض الشركات النفطية لفت الى ان جزءا من مشروع مصفاة الزور والمتعلق بمجمع البتروكيماويات سيطرح للخصخصة وهي احدى سياسات وتوجهات الدولة خلال المرحلة المقبلة مبينا ان المؤسسة ملتزمة بقرارات جهاز الخصخصة التي تنص على ان يكون 50 في المئة من الحصص للمواطنين و 50 في المئة بين الحكومة والمستثمرين.

وردا على سؤال عن قرب تقاعد بعض القيادات النفطية اوضح ان المؤسسة ملتزمة بقرارات الدولة التي تنص على التقاعد بعد خدمة 30 سنة او بلوغ العمر 60 عاما.

وبين انه تم اصدار قرار بان تعامل القيادات النفطية كباقي القيادات في جهات الدولة المختلفة التي يبلغ سن التقاعد فيها 65 عاما موضحا ان من اتم 30 عاما في الخدمة بالقطاع يتم التمديد له عاما تلو اخر وفق الحاجة.

واضاف المرزوق إن الزيارة المرتقبة للامين العام لمنظمة (اوبك) محمد باركيندو إلى الكويت مطلع العام المقبل تأتي لبحث سبل التوصل إلى آلية لضبط عملية تخفيض إنتاج النفط.

وأكد الوزير المرزوق في تصريح للصحافيين على هامش حضوره احتفال السفارة البحرينية بالعيد الوطني للبحرين أن هذه الزيارة تهدف الى الوصول إلى آلية لضبط عملية تخفيض إنتاج النفط «الذي تطمح إليه دول (اوبك) كون دولة الكويت رئيسة لجنة المراقبة في المنظمة».

وردا على سؤال عن تذبذب اسعار النفط اوضح ان الأسعار مرتبطة بالتصريحات سواء كانت من دول منظمة (أوبك) أو من خارجها مؤكدا ان الدول ملتزمة بالتخفيض الذي تم إقراره في شهر نوفمبر الماضي والذي يبدأ في أول شهر يونيو المقبل.

وذكر أن روسيا صرحت بتخفيض إنتاجها النفطي بمقدار 300 الف برميل يوميا في شهر مايو المقبل وانها سوف تلتزم ب(الكوتا) التي تم تحديدها خلال ستة أشهر مشددا على انها «بوادر مطمئنة وجيدة».

وذكر الوزير المرزوق ان التوقعات تشير إلى أن سعر برميل النفط خلال السنة المقبلة مع تخفيضات الدول جميعها سوف يكون بين 50 و60 دولارا للبرميل.

وعن وثيقة الحكومة للاصلاح الاقتصادي ومطالبة بعض النواب بإيضاحها أكد على تعاون الوزارة مع النواب في هذا الجانب وفق مبدأ حسن النوايا وبكل شفافية.

واشار إلى أن هناك سوء فهم في مفهوم الوثيقة الاقتصادية «وعليه سوف نشرح للنواب والمواطنين كل ما فيه خير لمصلحة البلد والمواطن» لافتا إلى أن هناك عمليات لتطوير وتحسين هذه الوثيقة.

- زيارة باركيندو تستهدف الوصول إلى آلية لضبط عملية تخفيض إنتاج النفط
- بدأنا في عمليات التشغيل الابتدائية بـ«المنطقة المشتركة» وننتظر القرار النهائي بالتشغيل

عصام المرزوق

- أي زيادة للإنتاج في مناطق معينة سيتم مقابلها التخفيض بحصة مساوية في مناطق أخرى
- المؤسسة ملتزمة بقرارات الدولة التي تنص على التقاعد بعد خدمة 30 سنة أو بلوغ 60 عاما

تأثيرات متفاوتة على البورصة عقب رفع سعر الخصم

«السعري» يتراجع... و«الوزني» و«كويت 15» يصعدان

انهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الخميس، على تباين: حيث تراجع السعري 0.06%، بينما صعد الوزني 0.23%، وارتفع كويت 15 بنسبة 0.33%، مقارنة بمستويات إغلاقه الأربعاء.

وشهدت جلسة أمس تراجع 7 قطاعات، تصدرها الصناعة المنخفض بنسبة 0.54%، بضغط هبوط 7 أسهم، على رأسها سهم ورقية المتراجع 5.17%.

وهبط الخدمات المالية 0.09% متأثراً بانخفاض 11 سهماً، أبرزها سهم صفاة العالمي المتراجع 3.57%.

وانخفض العقارات 0.08% بضغط هبوط عدد من أسهمه، على رأسها سهم المستثمرون المتراجع بنسبة 5.66%، والذي تصدر الكميات بنحو 30.69 مليون سهم.

وضم القطاع سهم مراكز متصدر الانخفاضات بنسبة 8.33%، كما ضم القطاع سهم العقارية متصدر المرتفعين بنسبة 8.51%.

وفي المقابل ارتفع 5 قطاعات، حيث صعد البنوك بنسبة 0.81%، مدفوعاً بصعود 6 أسهم، أبرزها سهما بيتك ووربة المرتفعين بنسبة 1.89% و1.83% على الترتيب.

وسجل التكنولوجيا نمو انسبته 0.41% بدعم رئيسي من ارتفاع سهم الأنظمة 1.64%، وتراجعت السيولة أمس إلى 12.55 مليون دينار مقابل 19.42 مليون دينار الأربعاء، كما انخفضت الكميات إلى 151.83 مليون سهم مقابل 289.05 مليون سهم بجلسة أمس الأول.

وارتفع 43 سهماً، بينما تراجع 38 سهماً، واستقر 52 سهماً.

وتصدر سهم زين السيولة بنحو 1.45 مليون دينار.

كانت المؤشرات الكويتية استهلت جلسة اليوم على تباين: حيث تراجع السعري 0.04% إلى النقطة 5669.88، خاسراً 2.10 نقطة، فيما ارتفع الوزني 0.23%، وزاد كويت 15 بنسبة 0.44%

وتوقع اقتصاديون كويتيون تفاوت تأثيرات تعاملات بورصة الكويت بعد قرار بنك الكويت المركزي أمس برفع سعر الخصم من 2ر25 الى 2ر50 في المئة على القطاعات المدرجة في البورصة.

وقال هؤلاء الاقتصاديون ان قرار (المركزي) كان مواكبا لبعض قرارات البنوك المركزية الخليجية التي سلكت ذات النهج مشيرين الى ان القرار يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وهو الاهم.

من جهته اوضح رئيس مجلس الادارة في شركة (الصناعات الكويتية) محمد النقي ان القرار لم يؤثر مباشرة على مجريات التعاملات خلال جلسة اليوم لكونه جاء في شهر ديسمبر وهو موعد الاغلاقات السنوية التي عادة ما تكون متماسكة لاسباب فنية.

واضاف النقي ان الخطوة التي اقدم عليها (المركزي) الكويتي واكبت خطوة المجلس الفيدرالي الامريكي برفع اسعار الفائدة مشيرا الى ان نسبة الرفع تعتبر في مستوياتها معقولة.

من جانبه توقع مستشار مجلس الادارة في شركة (ارزاق كابيتال) صلاح السلطان ان تتأثر وتيرة التداولات في بورصة الكويت بانعكاسات القرار لفترة وجيزة بشكل اقرب الى الانخفاض على صعيد المستويات السعرية للعديد من الاسهم.

وبين السلطان ان قرارات (المركزي) الكويتي تصب دائما في مصلحة اقتصاد الكويت لافتا الى ان هذا القرار جاء عقب قرار (الفيدرالي الأمريكي) حيال الدولار.

واشار إلى ان رفع نسبة الخصم يساهم في حماية تداولات البورصة من التأثر سلبا من جراء القرار الأمريكي اضافة الى انه خطوة لحماية للدينار الكويتي.

بدوره قال المدير العام لشركة مينا للاستشارات الاقتصادية عدنان الدليمي إن المستفيد من قرار (المركزي) الكويتي هو البنوك المدرجة إذ سترتفع كلفة الاقتراض على المقترضين مما سيزيد من عمولاتها.

واضاف الدليمي ان هذه الخطوة قد تحد من الاقتراض لبعض البنوك المدرجة لكن بنسب بسيطة مشيرا الى ان البورصة استوعبت القرار مقارنة بتعاملات اسواق المال الخليجية مما يعني ان بورصة الكويت كانت الاكثر استقرارا.

تباين مؤشرات البورصة

لتمويل مشروع منظومة الصرف الصحي في منطقة «الصرفند»

الصندوق الكويتي للتنمية يقرض لبنان 18 مليون دينار

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية قرض من موارده الذاتية بقيمة 18 مليون دينار (نحو 60 مليون دولار) لتمويل مشروع منظومة الصرف الصحي في منطقة (الصرفند) جنوب لبنان.

كما وقع الصندوق اتفاقية استغلال منحة بقيمة 25 مليون دولار لدعم المجتمعات المستضيفة للنازحين السوريين حيث ان هذه المنحة المقدمة جزء من التزام دولة الكويت الذي اعلن عنه في مؤتمر لندن بشأن سوريا.

ووقع الاتفاقيتين مدير عام الصندوق الكويتي عبد الوهاب البدر وعن الجانب اللبناني رئيس مجلس الانماء والاعمار نبيل الجسر بحضور وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الاعمال ارثور نظريان ونائب رئيس البعثة الدبلوماسية الكويتية في لبنان محمد الوقيان والمدير الاقليمي للدول العربية في الصندوق عبد الله الصقر.

وقال البدر ان مشروع منظومة الصرف الصحي في (الصرفند) يخدم حوالي 30 بلدة وقرية يصل عدد سكانها الى 300 الف نسمة.

ولفت الى ان المشروع الجديد يضاف الى عدد من المشاريع التنموية والبنى التحتية التي ساهم الصندوق بتمويلها في مختلف المناطق اللبنانية.

وحول المنحة المقدمة بقيمة 25 مليون دولار لدعم النازحين السوريين في لبنان قال البدر انها المنحة الثالثة التي يقدمها الصندوق في هذا الاطار بعد منحتين الاولى بقيمة 27 مليون دولار والثانية بقيمة 30 مليون دولار.

- اتفاقية استغلال منحة بقيمة 25 مليون دولار لدعم المجتمعات المستضيفة للنازحين السوريين

واكد ان هذه المنح تهدف لرفع مستوى الخدمات العامة في المناطق اللبنانية المستضيفة للنازحين السوريين من خلال تنفيذ مشاريع في قطاعات الصحة العامة ومياه الشرب والصرف الصحي اضافة الى مشاريع اخرى عائدة للبلديات مثل تزويدها باليات وتجهيزات متنوعة تخدم المواطن والنازح في نفس الوقت.

واعرب البدر عن امله في تسهم هذه المنحة في مساعدة الحكومة اللبنانية في معالجتها لموضوع النازحين مؤكدا حرص الصندوق على دعم المجتمعات المستضيفة للتخفيف من اعباء النزوح عليها.

ومن جانبه اكد نائب رئيس البعثة في سفارة دولة الكويت في لبنان محمد الوقيان ل(كونا) حرص دولة الكويت على مساعدة لبنان في نهضته الاقتصادية والاجتماعية لما يجمع البلدين من علاقات اخوية متينة وراسخة.

وشدد الوقيان على اهمية المنح المقدمة من دولة الكويت عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لمساعدة المجتمعات المستضيفة للنازحين السوريين في لبنان لافتا الى ان القيادة السياسية في الكويت تولي اهتماما كبيرا بالاشقاء السوريين النازحين في مختلف دول نزوحهم فضلا عن حرصها على تخفيف الاعباء على الدول المستضيفة من خلال دعم مختلف المشاريع.

ومن جهته اشاد وزير الطاقة ارثور نظريان بنوعية المشاريع التي ينفذها الصندوق الكويتي والتي تسهم في تحقيق التنمية وتوفير الخدمات الاساسية التي يحتاجها ابناء المناطق اللبنانية.

وثمن نظريان دور الكويت في دعم لبنان في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والبيئية في مختلف المناطق اللبنانية.

بدوره قال رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر «مواعيدنا مع الكويت ثابتة وهي مواعيد الخير والاخوة والمحبة بحيث يسجل كل عام اكثر من لقاء ومبادرة».

ولفت الجسر الى ان الصندوق الكويتي له دور كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية العربية في لبنان وغيره من الدول «وما نشاهده اليوم من مشاريع على كافة الاراضي اللبنانية خير شاهد على ذلك كون الكويت دائما داعمة للبنان واهله في السراء والضراء».